



كشـمـايـر في مجلس الامن

كشمير

فيما يلي نشر البيان الذي ألقاه ملك فيروز خان نون
وزير خارجية باكستان في مجلس الأمن في ١٦ يناير
سنة ١٩٥٧ عند استئناف البحث في النزاع القائم بين
الهند وباكستان حول كشمير.

سيدى الرئيس

أرى من واجبي ان اعرض على مجلس الأمن ان المفاوضات
المباشرة التي استهلتها حكومة الباكستان مع حكومة الهند عام
١٩٥٣، بناء على اقتراح من مندوب الأمم المتحدة الدكتور فرانك
جريهم و بغية إنهاء الأزمة الناشبة حول تنفيذ الاتفاقية الدولية.

الخاصة بإجراء استفتاء في ولاية جمو و كشمير، قد فُشل في تحقيق أغراضها .

٢ — وفشل المفاوضات المباشرة يرجع سببه لأمر واحد هو موقف التصليب الذي تقفه حكومة الهند وعدم استعدادها لاحترام التزاماتها التي تعهدت بها بمطلق حربتها في أواخر ديسمبر عام ١٩٤٨

٣ — وتقوم حكومة الهند الآن باتخاذ الخطوات لضم ولاية جمو و كشمير للاتحاد الهندي في السادس والعشرين من شهر يناير عام ١٩٥٧، لما بلغنا، متعددة بذلك توجيهات مجلس الأمن الواضحة و تعهداتها الدولية، الذي قبلته طواعية، بضرورة الفصل في مسألة انضمام الولاية لهند أو الباكستان بالطريقة الديمقراطية أي بإجراء استفتاء حر نزيه تشرف على اجرائه الأمم المتحدة .

٤ — ويذكر مجلس الأمن ان الاتفاقية الدولية التي اشترت اليها قد تضمنها القراران اللذان اتخذتهما لجنة الأمم المتحدة للهند والباكستان في ١٣ أغسطس عام ١٩٤٨ و ٥ يناير عام ١٩٤٩ . وهذان القراران قد قبلتهما حكومتا الهند والباكستان واقربما مجلس الأمن أكثر من مرة . ويتضمن هذه الاتفاقية بضرورة الفصل في مسألة انضمام ولاية جمو و كشمير للهند أو للباكستان بالطريقة الديمقراطية أي باستفتاء حر نزيه بجرى تحت اشراف و رقابة الأمم المتحدة .

٥ — ولا أريد ان أنقل على مجلس الأمن يسرد تاريخ النزاع فهو

معروف و مدون بكل تفصيلاته في المحاضر عن سير أعمال هذه الهيئة العلية . ولن أشير في هذه المرحلة الا الى بعض نواحي المشكلة البارزة الضرورية لفهم هذه القضية .

-كانت الهند قبل أغسطس عام ١٩٤٧ تتكون من الهند البريطانية ومن الامارات . وكان البريطانيون يحكمون الهند البريطانية حكما مباشرا .

كانت الامارات تتمتع بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي الداخلي الذي كانت تنظمه بعض المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها الحكم البريطاني معها . ومع ذلك فلم يكن لهذه الامارات وضع دولي لا سيما وان علاقاتها الخارجية وشئون الدفاع والمواصلات فيها كانت دائما من اختصاص السلطة الحاكمة وهي المملكة المتحدة . وكان الحاكم العام في الهند البريطانية يعمل كنائب للملك وممثل للتاج البريطاني في علاقته بالامارات .

-ولم تكن هذه الامارات تتمتع بسلطة عقد اتفاقيات الصلح أو شن الحرب أو اجراء المفاوضات مع أي دولة أجنبية أو الاتصال بها ، وحتى سيادتها الداخلية كان يعدها ممثل التاج في التدخل في شئونها لمصلحة ادارة الولاية مثلا أو لرعاية الحاكم أو الشعب أو الهند بأسرها ، وكذلك لتنفيذ الالتزامات الدولية . و موجز القول ان الامارات، ومنها جمو و كشمير، لم تكن أكثر من محميات خاضعة للتاج البريطاني .

٩ - سولستعد الى ذهنتنا الآن التغير الذى طرأ على وضع الإمارات بعد انتهاء الحكم البريطانى فى شبه القارة الهندية - الباكستانية .

١٠ - سفعين تم الاتفاق على تقسيم شبه القارة الى دولتي الهند و الباكستان ذات السيادة اعلنت حكومة المملكة المتحدة ان سيادة التاج على الإمارات تنتهى فى اليوم الذى تصبح فيه شبه القارة مستقلة . وتصبح الولايات بعدها حرة فى الانضمام لهند أو الباكستان . وفضلا عن ذلك فقد نصح اللورد مونتباتن، نائب الملك والحاكم العام، الذى كان ممثلا لسلطة الحاكمة (ملك المملكة المتحدة و امبراطور الهند) أمراء الهند يوم ٢٥ يوليه عام ١٩٤٧ بأنه ينبغي عليهم عند تقرير مسألة انضمامهم ان ينظروا بقدر كفا من الاعتبار الى التكوين الطائفي للولاية و رغبات شعبها و وضعها الجغرافى . و حذرهم بقوله : "انكم لا تستطيعون ان تقتلوا من حكومة الدومنيون التى هى جارتكم . كما انكم لا تستطيعون أن تقتلوا من رعاياكم الذين تتولون انتم المسئولية عن رفاهيتهم" .

١١ - وكان الاساس الذى قام عليه تقسيم الامبراطورية البريطانية فى الهند، كما ورد فى البيان الذى أصدره رئيس وزراء المملكة المتحدة فى ذلك الوقت يوم ٣ يونيه عام ١٩٤٧، هو ان تتكون الباكستان من المناطق المتلاصقة ذات الاغلبية المسلمة فى الشمال الغربى والشمال الشرقى من شبه القارة، وتتكون الهند من المناطق المتلاصقة ذات الاغلبية غير المسلمة .

١٢ —وهكذا كان من المفروض بوجه عام ان تنضم الامارا ذات الغالبية الاسلامية من السكان والملاصقة لباكستان لهذا البلد بمقتضى الاساس الذى قام عليه التقسيم .

١٣ —وكان الوضع واضحا كل الوضوح فى حالة جمو و كشمير . فعلى الرغم من ان حاكم هذه الولاية هندوسى الا ان ٧٧ بالمائة من السكان هم من المسلمين كما ان اراضي الولاية مناخمة لباكستان وجميع الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية والثقافية والجغرافية وغيرها تجعل من انضمامها لباكستان أمرا طبيعيا .

١٤ —وكانت حكومة الهند و حرب المؤتمر الوطنى الهندى على اتفاق تام مع اللورد مونتباتن فى النصيحة التى وجهها الى الحكام الهنود حول موضوع الانضمام . فلو أن الهند راعت هذه النصيحة التى تقوم على أساس المبدأ الذى قام عليه التقسيم أو لو انها كانت قد اتخذت موقفا ثابتا فى مسلكها هى ازاء مسألة الانضمام لما قام أى نزاع حول الولايات الثلاث :

جمو و كشمير أو جوناكر و حيدرآباد .

١٥ —كان نواب جوناكر، وهو حاكم مسلم، قد انضم لباكستان رغم ان غالبية السكان فيها من الهندوس . واحتجت حكومة الهند بأشد الالفاظ . وكانت وجهة نظرها تتلخص فى أن حق السيادة فى أى ولاية هندية تعود الى شعبها بعد انتهاء السيادة البريطانية . وان الحاكم المسلم لا يتحدث بلسان

الشعب غير المسلم . وقالت حكومة الهند في برقيتها المؤرخة في ٢٢ ديسمبر عام ١٩٤٧ ، انها تعتبر قبول الباكستان انضمام جوناكر لها اعتداء على سيادة الهند وأراضيها . كما وصفته بأنه ”محاولة واضحة لتمزيق أوصال الهند و ذلك بتوسيع نفوذ دومنيون الباكستان و حدوده بما يصحب ذلك من انتهاك تام للمبادئ التي اتفق على اجراء التقسيم أو تفذ التقسيم على أساسها، . وتبعاً لذلك قام الجيش الهندي بغزو جوناكر واحتلت الهند الولاية بالقوة .

١٦ — وفي حالة حيدرآباد، وهي ولاية ذات غالبية هندوسية في حجم فرنسا يقطنها ١٠ مليوناً بحكمهم مسلم، كان مسك حكومة الهند مستمداً من اعتبارات مماثلة . فالنظام، وهو حاكم مسلم لم يرغب في الانضمام للهند أو الباكستان بل أثر ان تقوم علاقاته بحكومة الهند على أساس معاهدة خاصة حتى يحتفظ لولايته بقدر من الاستقلال كما أبدى استعداداً لاجراء استفتاء حول هذه المسألة . ولم تحمل حكومة الهند رفض النظام، وهو حاكم مسلم لولاية ذات أغلبية هندوسية، الانضمام للهند حتى ولو أبدى استعداداً للسماح لشعبه بالفصل في هذه المسألة من طريق الاستفتاء . و في سبتمبر عام ١٩٤٨ غزا الجيش الهندي حيدرآباد واحتل الولاية واخضعها للحكم الهندي بعد ان هزم جيش النظام .

١٧ — فموقف الهند اذن هو ان الولاية ذات الغالبية الهندوسية لا خيار لها الا أن تنضم للهند حتى ولو لم يكن حاكمها

المسلم برغب في ذلك . وفي مثل هذه الحالة فان حكومة الهند غير مستعدة لان تشغل نفسها بفهم مغزى الاستفتاء . وتستخلص من هذه القاعدة التي وضعتها الهند اذن ان الولاية ذات الغالبية المسلمة لا خيار لها الا أن تنضم بل ينبغي وان تكون قد انضمت لباكستان حتى ولو كان حاكمها الهندوسي قد قرر خلاف ذلك .

١٨ - ومع ذلك فعين جاء دور كشمير تغلت الهند عن هذه القاعدة . فهنا تصادقنا حالة يعرض فيها الحاكم الهندوسي الانضمام للهند رغم ان ٧٧ في المائة من سكان الولاية هم من المسلمين .

١٩ - فعين منعت الفرمية قبلت حكومة الهند ضد رغبات شعب الولاية المعروفة عرضا غير شرعي بالانضمام من المهراجا الذي كان الشعب قد طرده من مقر حكمه فلم يعد له بذلك أي ظل من السلطة على شعبه . وقد ارسلت القوات الهندية المسلحة الى كشمير لاختضاع الاغلبية المسلمة . ومنذ ذلك الوقت والهند تحتل بالقوة جزءا من الولاية يشمل الجزء الاكبر من سكانها .

٢٠ - وهذه هي الصورة التي نشأ بها هذا النزاع . فلو أن الهند راعت المبدأ الذي كان على الولايات الهندية أن تنضم للهند أو الباكستان بمقتضاها، ولو كان ملك الهند نحو كشمير متمشيا مع مصلحتها في حالة جوناكر و حيدرآباد، لما نشأ مثل هذا النزاع .

٢١ - و رغم ذلك فان حكومة الهند حين قبلت عرض المهرابا بانضمام الولاية قلمت تعهدا جديا بأن قبولها للعرض سيكون مشروطا . فقد قالت في ردها على المهرابا يوم ٢٧ اكتوبر عام ١٩٤٧ بصورة قاطعة : "تمشيا مع سياستها التي تقضى بأنه في حالة أى ولاية تكون فيها مسألة الانضمام موضع نزاع ينبغي ان يتم الفصل في مسألة الانضمام بما يتمشى مع رغبات شعب الولاية، فان حكومتى ترغب في ضرورة البت في مسألة انضمام الولاية بالرجوع الى الشعب حالما يستتب القانون والنظام في كشمير وتظهر أرضها من الغزاة، .

٢٢ - و بعد ذلك بأربعة أيام، أى في يوم ٣١ اكتوبر عام ١٩٤٧، بحث رئيس وزراء الهند يرقية الى رئيس وزراء الباكستان جاء فيها ما يلى :

"لقد قبلنا انضمام كشمير للهند بناء على طلب من حكومة المهرابا و أكبر هيئة عددية تمثل شعب الولاية ذات الغالبية المسلمة . ومع ذلك فقد قبل هذا الانضمام على شريطة أن يقوم شعب كشمير بالفصل في مسألة الانضمام حالما يجلو الغزاة عن أراضي كشمير و يعود النظام والقانون اليها وعندئذ ستترك لهم حرية الانضمام الى أى من دولتى الدومنيون . وهذا التأكيد من جانبنا بأننا منسحب قواتنا من كشمير حالما يعود الامن والنظام وترك مسألة اتخاذ قرار بشأن مستقبل الولاية لشعب الولاية لا يعتبر تعهدا منا لحكومتكم فحسب بل ولشعب كشمير

والعالم كذلك، .

وعاد رئيس وزراء الهند فبعث يوم ٨ نوفمبر عام ١٩٤٧ بمرقية أخرى الى رئيس وزراء الباكستان اعلن فيها "وتبين من هذا ان المقترحات التي طالما اعلنا عنها هي :

(١) ان على حكومة الباكستان ان تتعهد علنا بأن تبذل قصارى جهدها لاجبار المغيرين على الانسحاب من كشمير .

(٢) ان على حكومة الهند ان تعود فتعلن انها ستسحب قواتها من اراضي كشمير حالما يتم انسحاب المغيرين و يعود إليها القانون والنظام .

(٣) ان على حكومتى الهند والباكستان ان تقلعا الى الاسم المتحدة طلبا مشتركا يتعهدان به باجراء استفتاء في كشمير في اقرب موعد ممكن .

والمقترحات المشار اليها تتعلق بكشمير وحدها ومع ذلك فمن الضروري لاعادة العلاقات الطيبة بين دولتي الدومنيون ان تتم الموافقة من حيث المبدأ على انه في الحالات التي لا يكون فيها حاكم الولاية متصيا لطائفة التي تنتمي اليها غالبية رعاياه او في الحالات التي لا تكون فيها الولاية قد انضمت لدولة الدومنيون التي تكون طائفة الاغلبية فيها كطائفة الاغلبية في الولاية . في مثل هذه

الحالات ينبغي البت فيما اذا كانت مثل هذه الولاية قد انضمت الى أى من دولتي الدومينيون بالرجوع الى مشيئة الشعب، .

٢٣ — ومنذ ذلك الوقت ظل هذا "الرجوع للشعب"، سرايا طيلة الاعوام الثمانية الماضية . فلقد استتب القانون والنظام منذ اعوام عديدة، ومع ذلك فلم تق الهند بمعهدا الذى عززته فيما بعد اتفاقية دولية تقضى بالسماح لاهالى كشمير بتقرير مسألة الانضمام من طريق استفتاء حر عادل يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة .

٢٤ — وفى اليوم الاول من نوفمبر عام ١٩٤٧ اقترح حاكم عام الباكستان القائد الاعظم محمد على جناح انسحاب القوات الهندية و رجال القبائل من الولاية في الحال و قيام الحاكمين العامين للهند والباكستان بعد ذلك باعداد التدابير لاجراء استفتاء تحت اشرافهما المشترك ولم تقبل الهند هذه المقترحات و كانت هذه اول محاولة لتسوية النزاع بالمفاوضات المباشرة .

٢٥ — وفى اليوم الاول من يناير عام ١٩٤٨ احوالت الهند هذا النزاع على الأمم المتحدة . وفى يوم ١٦ يناير قدمت الباكستان كذلك شكوى الى مجلس الأمن . وادرج الطلبان في جدول أعمال المجلس . و بينما كان المجلس يحاول ايجاد تسوية لهذا النزاع قامت الهند بشن هجوم رئيسى على الولاية في ابريل عام ١٩٤٨ متتهكة بذلك تعهدا

السابق لهذه الهيئة بعدم فعل ما من شأنه ان يزيد في استفحال الحالة . وكان غرض الهند الواضح من ذلك هو سحق قوات التحرير والمقاومة داخل الولاية واحتلال الولاية بالقوة و وضع العالم امام الامر الواقع كما فعلت قبل ذلك في حالة جوناكر و كما فعلت بعد ذلك في حالة ولاية حيدرآباد .

—و حين اشتد الهجوم الهندى ترك ما يربو على . . . ألف مسلم ولاية جمو و كشمير للبحث عن مأوى لهم في الباكستان . وازاء هذا الخطر الشديد الذى كان يتهدد امن الباكستان بسبب القوات الهندية الزاحفة فقد اضطرب حكومة الباكستان في مايو عام ١٩٤٩ الى ارسال عدد محدود من قواتها الى الولاية لكي تحتفظ ببعض المواقع الدفاعية ضد الجيش الهندى الزاحف .

—و بعد ان استمع مجلس الأمن الى ممثلى الهند والباكستان انتهى في ابريل عام ١٩٤٨ الى ان الحل الديموقراطى السلمى العادل الوحيد لهذا النزاع هو تقرير مسألة انضمام الولاية بما يتمشى مع مشيئة الشعب يعرب عنها بكامل حرية . وعين المجلس لجنة استطاعت فيما بعد ان تصل الى اتفاق بين الباكستان والهند بشأن مسألة انضمام ولاية جمو و كشمير . وهذه الاتفاقية يتضمنها القراران اللذان اتخذتهما اللجنة في ١٣ اغسطس عام ١٩٤٨ و ٥ يناير عام ١٩٤٩ .

٢٨ — والنصوص الرئيسية في هذه الاتفاقية الدولية حول الاستفتاء هي :

- (١) وقف اطلاق النار و رسم خطوط وقف اطلاق النار.
- (٢) اتفاقية الهدنة . وما تنص عليه :

ا — انسحاب رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين الذين دخلوا الولاية لمقاومة الزحف الهندي .

ب — انسحاب القوات الباكستانية و معظم الجيش الهندي من جمو و كشمير على ان تتم حركة انسحاب الطرفين في وقت واحد . ونظرا للصعوبات التي اثارتها الهند فان الولاية لم تجرد من السلاح ولم يتم توقيع اتفاقية الهدنة .

ج — اجراء استفتاء تحت اشراف و رقابة مدير استفتاء تخول له سلطة تحديد التصرف النهائي في القوات الباقية في الولاية و تمتع بجميع السلطات التي براها ضرورة لضمان حرية الاستفتاء ونزاهته .

٢٩ — ويلاحظ ان قرارات اغسطس عام ١٩٤٨ و يناير عام ١٩٤٩ تنص على تجريد الولاية من السلاح على مرحلتين اولاهما هي مرحلة الهدنة حيث تنسحب القوات الباكستانية و ”معظم“ الجيش الهندي من الولاية على ان يبدأ التحرك في وقت واحد . وبهذا تترك قوة هندية صغيرة

والقوات المسلحة التابعة للولاية و قوات المليشيا على جانب
و قوات كشمير الحرة (التي ليست تحت الاحتلال الهندي)
على الجانب الآخر . اما التصرف النهائي في هذه القوات
المتبقية فيحدده مدير الاستفتاء بعد ان يأخذ بعين الاعتبار
مسألة أمن الولاية و حرية الاستفتاء . وقد حلت اللجنة
عبارة "التصرف النهائي" ، تحليلا صحيحا بوصفها على انها
ابعاد و تسريع و تحديد موقع القوات .

٣. —والغرض الكمل لهذه الاتفاقية الدولية هو خلق الاحوال
التي يقرر فيها اهالى جمو و كشمير بمطلق حريتهم فيما
اذا كانت الولاية ستضم للهند او الباكستان .

٣١ —كان مجلس الامن يعترف طيلة الوقت بتعذر اجراء تصويت
حر لوجود قوات الاطراف ذات المصلحة . كما اعتبر من
الضرورى ان يتمتع مدير الاستفتاء وهو المسئول
عن حرية الاستفتاء و نزاهته ، بسلطات كافية تحول دون
قيام السلطات المحلية . بالضغط أو التأثير في الانتخابات
بصورة أو اخرى . وقد تضمنت الاتفاقية الدولية هذه
المبادئ الاساسية .

٣٢ —فاذا ما أنقلنا الى ما تم في امر تنفيذ هذه الاتفاقية نرى
ان النص الخاص بوقف اطلاق النار و تحديد خط وقف
اطلاق النار قد نفذ . ورغم ان النص المتعلق بسحب رجال
القبائل والمتطوعين الباكستانيين لم يكن ليتنفذ الا بعد
اتمام توقيع اتفاقية الهدنة الا ان حكومة الباكستان

ضمنت انسحاب رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين من
كشمير .

٣٣ —واعتبرت ذلك ازمة نشأت عن رفض حكومة الهند عقد اتفاقية
للهدنة تقوم على اساس الشروط التي كانت قبلتها بنفسها .

٣٤ —ولما كانت هذه هي المشكلة الرئيسية التي تعجابه مجلس الأمن
فان الضرورة تدعو الى معالجتها بشئ من التطويل .
فالهند تتبع اسلوب التوكيد الشفوي لالتزاماتها و رفض
تنفيذها باصرارها على شرط جديد أو اثارها قضايا لاصلة
لها بهذا الموضوع او تأويل كلمات الاتفاقية بمعان يستحيل
عليها حملها . ويكفي ان ندلل على ذلك بمثال واحد
على هذا الاسلوب . فكما سبق وشرنا فان قوات كشمير
الحررة والقوات الهندية المتبقية ستكون تحت مسئولية
مدير الاستفتاء وفي مرحلة الهدنة تترك قوات كشمير الحررة
كما هي، وهذا أمر تعلمه الهند كل العلم .

٣٥ —وقد اشارت اللجنة في معرض مباحثاتها مع حكومة الهند
في اغسطس عام ١٩٤٨ الى انه بمقتضى نصوص قرار اللجنة
”تظل قوات محدودة تابعة لحكومة الهند ولا يظل في
وضعه الراهن في الجانب الاخر سوى اهالي كشمير الحررة،—
التقرير المؤقت الاول للجنة الأمم المتحدة والباكستان
س / ١١٠٠ المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ .

٣٦ —واتبعت اللجنة الطريقة نفسها كذلك في مباحثاتها مع
حكومة الباكستان فقد صرحت جليا في رسالتها المؤرخة

١٩ سبتمبر ١٩٤٨ المرسلة الى وزير خارجية باكستان
”بأن القرار لا يعنى نزع سلاح قوات كشمير الحرة أو
تسريحها،— التقرير المؤقت الاول للجنة الامم المتحدة
للهندو باكستان س/١١٠٠ المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ —
قرة ١٠٨ .

٣٧ —ومرة اخرى فقد اشار رئيس وزراء الهند خلال مباحثاته
مع اللجنة في ديسمبر ١٩٤٨، أى قبل موافقته على قرار
يناير ١٩٤٩، الى ان قوات كشمير الحرة ”تقدر بعشرات
الالوف،— التقرير المؤقت الثانى للجنة الامم المتحدة للهند
والباكستان س/١١٩٦ المؤرخ في ١٠ يناير ١٩٤٩ —
الملحق الاول). ويتبين من هذا ان حكومة الهند كانت
على ادراك تام بوجود قوات بمثل هذه الاعداد الضخمة
في كشمير الحرة قبل موافقتها على الاتفاقية الدولية .

٣٨ —ولقد اعترفت حكومة الهند اعترافا واضحا بعدم تسريح
قوات كشمير الحرة خلال فترة الهدنة، أى الفترة التى
ينبغى فيها سحب معظم القوات الهندية، و ذلك فى رسالة
بعث بها سير جيرجا شنكر، سكرتير عام الهند آنذاك الى
اللجنة وجاء فيها ”ان نزع سلاح قوات كشمير الحرة ليس
سوى مسألة وقت . فينبغى اولا وقف اطلاق النار ثم تعقب
ذلك هدنة كما ورد فى الجزأين الاول والثانى من قرار
اللجنة الصادر يوم ١٣ اغسطس ١٩٤٨ . ثم يأتى بعد
ذلك الشرط السابق لاعداد الترتيبات لاجراء الاستفتاء وهو
خلق الاحوال التى يستطيع المواطنون الكشميريون فيها

العودة الى المنطقة التي هي الان تحت احتلال قوات
كشمير الحرة . اما فيما يتعلق بغير المسلمين فان مثل
هذه الحركة لن تبدأ الا اذا جرى نزع سلاح هذه القوات
على نطاق واسع . ولقد حاولنا ايضاح ذلك للجنة من طريق
الدكتور لوزاتو و ذلك خلال مباحثاتنا التي جرت في ديسمبر
الماضي، ولقد اكدت هذه النقطة في هذه الاجتماعات، —
التقرير المؤقت الثالث للجنة الامم المتحدة للهند والباكستان
بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٩ م/١٤٣٠، ملحق ٧ .

٣٩ — ويتضح الوضع بجملاء كبير في الخطاب الذي بعثت به
اللجنة الى حكومة الهند يوم ١٤ مارس ١٩٤٩ وجاء فيه
”اوضحت اللجنة لحكومة الباكستان خلال المباحثات التي
جرت في اغسطس الماضي ان من رأيها ان التوازن العسكري
يكون متوقفا في ولاية جمو و كشمير خلال فترة الهدنة .
وهذا يفهم من ان قرار ١٣ اغسطس ١٩٤٨ لم يطالب بنزع
سلاح قوات كشمير الحرة أو تسريحها، وهي القوات التي
علمت اللجنة ان عددها يناهز ٣٥ اوطية، — (التقرير
المؤقت الثالث للجنة الامم المتحدة للهند والباكستان
المؤرخ في ديسمبر ١٩٤٩ م/١٤٣٠ الملحق ١٢)

٤. — ورغم هذا الفهم الواضح الجلي للوضع فلقد تقضت حكومة
الهند عودها وجعلت انسحاب ”معظم“ قواتها مشروطا
بتسريح قوات كشمير الحرة و نزع سلاحها مخالفة بذلك
قرارات اغسطس ١٩٤٨ ويناير ١٩٤٩ التي كُتبت قد
قبلتها . وبعد جهود متواصلة قامت بها اللجنة خلصت الى

”ان اللجنة على غير استعداد لمحب جزء من قواتها يمكن ان بوصف بأنه ”معظمها، سواء تم تقدير ذلك من الناحية العددية أو النوعية، ما لم يتم الوصول الى اتفاق على نطاق واسع مع الباكستان حول تجريد قوات كشمير الحرة من السلاح و تسريحها، . (التقرير المؤقت الثالث للجنة الاسم المتحدة للهند والباكستان بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٩ س ١٤٣، ٢٤٥) .

—وهذه المناورات الهندية في شد وارتخاء الاتفاقية الدولية و تفسيرها بصورة تعسفية لمصلحتها الخاصة، وخلافا لرأى اللجنة فيما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، قد اجبرت اللجنة في النهاية على اقتراح تحكيم الاميرال نيميتز، الذي كانت الهند و الباكستان قد قبلتا تعيينه مديرا للاستفتاء، في نقاط الخلاف . وقد أيد هذا الاقتراح الرئيس ترومان والمستر اتلي وقبلته الباكستان و رفضته الهند .

—ولمقابلة هذا المطلب غير المعقول من جانب حكومة الهند اقترح الجنرال ماكنوتون اولاً ثم سير أوين ديكسون والدكتور جريهم من بعده تجميع مرحلتى تجريد الولاية من السلاح في مرحلة واحدة . ورغم ان هذا الاقتراح يخالف النصوص الواضحة في الاتفاقية الدولية فقد قبلته حكومة الباكستان حرصاً منها على المضي في سبيل الحل . وقد قبلت حكومة الباكستان جميع هذه المقترحات بلا استثناء و رفضت حكومة الهند جميع هذه المقترحات بلا استثناء كذلك . والامر الذي عرقل اجراء الاستفتاء هو رفض حكومة

الهند تجريد ولاية جمو و كشمير من السلاح كما نصت على ذلك الاتفاقية الدولية . وتكفي المعرفة العابرة بالحقائق لاثهار المسئول عن ذلك .

٤٣ - وقد قدم بعد ذلك احد عشر اقتراحا لازالة اسباب الخلاف، وقبلت الباكستان كل اقتراح منها و رفقته الهند واحدا بعد واحد . وسأشير الى هذه المقترحات بإيجاز :

(١) عقلت لجنة الامم المتحدة في مارس عام ١٩٤٩ اجتماعا للجنة مشتركة من ممثلي الهند و الباكستان اتفق فيه على ان تقدم كل من الهند و الباكستان مشروعاتها حول انسحاب القوات الى هذه اللجنة . وفعلت الباكستان ذلك . اما الهند فقد طلبت ارجاؤها بعض الوقت في بادئ الامر ثم عادت فرفضت مراعاة هذا الاتفاق .

(٢) وبعد أشهر طويلة من الجهود خلصت لجنة الامم المتحدة الى ان الهند غير مستعدة لسحب معظم قواتها من كشمير وانها تسعى لتغطية ذلك بتأويل قرارات اللجنة بهذا الشأن تأويلات خاطئة . واقترحت اللجنة لذلك تحكيم الاميرال نيتمز، الذي كان قد عين مديرا للاستفتاء في الخلافات الناشئة عن تفسير هذين القرارين اللذين تشكل منهما الاتفاقية الدولية حول كشمير . وقد تأيد هذا الاقتراح بتداء شخصي الرئيس الاسريكي ترومان والمستر اتلي ، رئيس

انجلترا في ذلك الوقت صدر في أغسطس عام ١٩٤٩ .
وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٣) وفي ديسمبر عام ١٩٤٩ وضع الجنرال ماکنوتون،
رئيس مجلس الأمن الذي كان يقوم بدور وسيط المجلس
في هذا النزاع، بعض المقترحات لتجريد ولاية جمو
و كشمير من السلاح . وقبلت الباكستان هذه المقترحات
و رفضتها الهند .

(٤) ثم عين مجلس الأمن أوبن ديكسون و خوله في
مارس ١٩٥٠ سلطة اتمام تجريد الولاية من السلاح
في غضون خمسة اشهر . و وضع مقترحاته حول
تجريد الولاية من السلاح في يولييه ١٩٥٠ و بحثها
مع رئيسي وزراء الهند والباكستان . وقبلت الباكستان
هذه المقترحات و رفضتها الهند .

(٥) وفي يناير ١٩٥١ بذل رؤساء وزراء دول الكومنولث
مساعيهم الحميدة للوصول الى اتفاقيات بشأن خروج
القوات أو تسريحها تمهيدا لاجراء استفتاء حر نزيه .
فاقترحوا أولا حلول قوات من نيوزيلانده واستراليا
محل قوات الطرفين المختصين . وقبلت الباكستان هذا
الاقتراح و رفضته الهند .

(٦) واقترح رؤساء وزراء دول الكومنولث بدلا من ذلك
ان تحل هذه المشكلة بالاستعاضة عن القوات الموجودة
بقوة مشتركة من القوات الهندية والباكستانية .

وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٧) و قدم رؤساء وزراء دول الكومنولث اقتراحا آخر هو استبدال القوات الموجودة بقوات يقوم مدر الاستفتاء بتجنيدها محليا . وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٨) وفي مارس ١٩٥١ اقترح السفير مونيذ البرازيلي ان توافق الهند والباكستان، انهاء للامنة، على قبول التعكيم في نقاط الخلاف الناشئة عن تفسير قرارى لجنة الامم المتحدة الصادرين في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ . وهما القراران اللذان ينصان على اجراء الاستفتاء . وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٩) وفي مارس ١٩٥١ اتخذ مجلس الامن قرارا يحمل مثل هذا الاقتراح . وقبلته الباكستان و رفضته الهند كذلك .

(١٠) وتبعاً لذلك قدم الدكتور جريهم، مندوب الامم المتحدة في الفترة بين مارس ١٩٥١ و ديسمبر ١٩٥٢، طائفة من المقترحات حول موضوع تجريد ولاية جمو و كشمير من السلاح، وقبلت الباكستان كل اقتراح من هذه المقترحات و رفضتها الهند .

(١١) وأخيرا اتخذ مجلس الامن في ديسمبر ١٩٥٢ قرارا في جلسته الحادية عشرة بعد الستمائة المنعقدة يوم

٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ حث فيه "حكومتى الهند والباكستان على الدخول في مفاوضات عاجلة تحت اشراف مندوب الأمم المتحدة للهند والباكستان للوصول الى اتفاق بشأن العدد المحدد للقوات الذى سيقى على كل من جانبي خط وقف اطلاق النار بعد انتهاء فترة تجريد الولاية من السلاح وان يتراوح هذا العدد بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ جندي من القوات المسلحة في الجانب الباكستاني من خط وقف اطلاق النار و يتراوح بين ١٢ ألف و ١٨ ألف جندي من القوات الهندية على الجانب الهندي من خط وقف اطلاق النار، .

و وافقت الباكستان على هذا القرار و رفضه الهند .

٤٤ —ورغم ذلك قد واصل مندوب الأمم المتحدة جهوده ليصل الى اتفاق بين حكومتى الهند والباكستان على مشروع معقول لتجريد الولاية من السلاح تمهيدا لاجراء الاستفتاء ولم يوص بأن تسعى الحكومتان الى فض نقاط النزاع فيما بينهما بالمفاوضات المباشرة الا بعد ان اخفق في الوصول الى اى اتفاق، وكان ذلك في فبراير عام ١٩٥٣ .

٤٥ —ولقد قبلت حكومة الباكستان، تمشيا مع ما ترسمه من سياسة المحافظة على هبة الأمم المتحدة، هذا الاقتراح الذى قدمه مندوب الأمم المتحدة للهند والباكستان وبدأت المفاوضات المباشرة مع حكومة الهند على مستوى رؤساء الوزراء .

٤٦ - سوجرت هذه المفاوضات في سلسلة من الاجتماعات التي سبقتها
رئيسا الوزراء . وعقد اول هذه الاجتماعات في لندن في
شهر مايو ١٩٥٣ وتبعه اجتماع آخر عقد في كراتشي في
شهر يوليو . وعقد الاجتماع الثالث في نيو دلهي في الفترة
بين ١٧ و ٢٠ اغسطس ١٩٥٣ . وبعد انتهاء هذا الاجتماع
اصدر رئيسا الوزراء بلاغا مشتركا تضمن فيما تضمنه الجزء
التالى حول تسوية النزاع حول كشمير :

(١) ان من رأيهما الحازم (رأى رئيسى الوزراء) ان
هذا النزاع ينبغي تسويته " بما يتماشى مع رغبات
شعب الولاية (ولاية جمو و لشمبر) و ذلك بعمد
توفير الرفاهية له واحداث ابل ما يمكن من الاضطراب
في حياة شعب الولاية والاستغناء العادل التزمه
هو أهم الوسائل العملية للعرف على رغبات هذا
الشعب " .

(٢) ينبغي تعيين مدير الاستفتاء قبل نهائه شهر ابريل
١٩٥٤ .

(٣) و ينبغي ان يسبق هذا الموعد فض المشاكل التمهيديه
(التى عرقلت اجراء الاستفتاء حتى الآن) لما ينبغي
البدء في اجراءات تنفيذ ذلك . و اذا ما اخذ هذا
الهدف بعين الاعتبار " فينبغى تعيين اللجان العسكرية
ولجان الخبراء الاخرى لتقديم النصيح لرئيسى الوزراء " .

(٤) و يشعر رئيسا الوزراء كذلك " انه لن يتسنى احراز

أى تقدم فى هذا الاتجاه الا اذا ساد البلدين جو من الطمأنينة والتعاون، ولذلك فان رئيس الوزراء "يستكران أى دعاية أو تهجم على احد القطرين من جانب صحافة القطر الاخر أو أذاعته أو الخطب أو البيانات التى يلقونها المسئولون والمسئولات فى ذلك القطر. ويعلق رئيس الوزراء اعظم اهمية على هذا الاتجاه الودى وعلى نبذ الاقوال والافعال التى توسع شقة الخلاف بين القطرين".

٤٧ — وينص البلاغ المشترك الصادر يوم ٢٠ اغسطس على تشكيل لجان للخبراء فى الهندو الباكستان لتسوية بعض المشاكل الاولى وأهمها مسألة تجريد الولاية من السلاح.

٤٨ — وبينما كانت المفاوضات جارية لتهييد الطريق لاجتماع لجان الخبراء بدأت الصحف الهندية تنشر الشائعات حول توقع عقد ميثاق عسكرى بين الباكستان والولايات المتحدة وانشاء قواعد امريكية فى الباكستان واعتمد رئيس وزراء الهند على هذه الشائعات فكتب الى رئيس وزراء الباكستان يوم ٩ ديسمبر ١٩٥٣ يقول ان عقد مثل هذا الميثاق بين الباكستان والولايات المتحدة سيكون امرا غير مرغوب فيه من وجهة نظر السلام فى آسيا — بل انه قد يؤدى الى توسيع نطاق الحرب — وان هناك احتمالا كبيرا فى ان يؤدى هذا العد من استقلال البلد الذى يتلقى العون شيئا فشيئا. وحذر من ان مثل هذا التوسع فى الموارد الحربية الذى تقوم به الباكستان بمساعدة الولايات المتحدة لا يمكن ان

يعتبر سوى "عمل غير ودى في الهند"، كما أعرب عن رأيه بأن مثل هذا الميثاق لابد وأن يؤثر على مشكلة دششير و مشكلة تجريد الولاية من السلاح بوجه خاص .

٤٩ - واجتمعت لجان الخبراء بعد ذلك في نيودلهي في الفترة بين ٢١ ديسمبر و ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ . وقطعت اللجان مرحلة كبيرة وأحرزت بعض التقدم في سبيل حل المشكلة الرئيسية التي كانت تقف في سبيل هذا الحل حتى الآن وهي مشكلة تجريد الولاية من السلاح .

٥٠ - وعلى الرغم من أن لجان الخبراء قد أحرزت بعض التقدم فإنه لم يسمح لها بالاجتماع مرة أخرى . وعلى الرغم مما بذله رئيس وزراء باكستان من جهود لاقتناع رئيس وزراء الهند بالمضي في هذه المهمة فقد فشل في زحزحة البنديت نهرو عن موقفه بل ذهبت باكستان الى أكثر من ذلك اذ تنازلت عن موقفها لتبني رغبة البنديت نهرو في مسألة اختيار مدير جديد للاستفتاء وذلك املا منها في أن يؤدي هذا الى استئناف المفاوضات و تنفيذ ما ورد في البلاغ المشترك ولكن البنديت نهرو عاد بعد ذلك فرفض اقتراحه هو . ولقد ذكر مرات عديدة بأن مسألة تعيين مدير الاستفتاء تتحول سريعا الى ازمة وان المفاوضات ينبغي ان تستأنف لتسوية المشاكل الأولية ولكن دون جدوى .

٥١ - ولقد قدمت الهند الحجة تلو الاخرى محاولة منها لتبرير موقفها المتصلب . وما ان يتضح ان هذا الحجة أو تلك حجة جوفاء حتى يجرى التفكير في غيرها . وسأشير هنا

الى الحجة الأخيرة فقط . فأخر حججهم هي ان العون
العسكري الأمريكى يجعل الهند فى حل من التزامها نحو
الباكستان واهالى كشمير و مجلس الأمن باحترام اتفاقها
الخاص بالتعاون لاجراء استفتاء حر نزيه . ولم تسحب
الهند هذا الرأى علنا رغم تأكيداتنا المتكررة بأن أى
عون عسكرى لا يمكن ان يستخدم بل ولن يستخدم الا
لغرض الدفاع عن النفس .

٥٢ — ومن الحجج المصطنعة الأخرى التى خرجت الهند بها
علينا فى محاولتها العيولة دون اجراء الاستفتاء فى الولاية ان
الاستفتاء لا يمكن اجراؤه . لان الباكستان قد انضمت للمواثيق
الدفاعية الإقليمية . وهاتان المسألتان، تقى العون الاجنبى
والانضمام للمواثيق الدفاعية، لا صلة لهما ألبتة بالاتفاقية
الدولية بشأن اجراء الاستفتاء فى كشمير . فالقوة النسبية
لكل من الهند والباكستان داخل حدودهما لا صلة لها
بمسألة تجريد ولاية جمو و كشمير من السلاح تمهيدا لاجراء
الاستفتاء المتفق عليه . و موقف الهند لا يستند على
اساس قانونى صحيح، وانما هو سلاح سياسى . فجوهر ما
تقوله الهند هو انك اذا كنت تريد منا تنفيذ التزاماتنا
بمقتضى الاتفاقية الدولية فعليك اتباع سياستنا الخاصة
نحو المواثيق الدفاعية .

٥٣ — ولقد اضاف رئيس وزراء الهند وغيره من المتحدثين بلسان
الهند أخيرا حجة أخرى بنيت على اساس التطورات الأخيرة
التي تمت بفعل الهند . فهم يقولون انه لا يمكن بمقتضى

الدستور الهندي اتخاذ أى قرار بشأن التصرف فى ولاية جمو و كشمير دون الحصول على موافقة حكومة تلك الولاية . وتقرض هذه الحجة ان الحكومة الصورية التى اقامتها الهند هى حكومة كشمير و بناء عليه فان كشمير قد واقتت على الانضمام للهند وحدها .

٤٠ — والتطورات التى بنيت هذه الحجة على اساسها لم تكن الا نتيجة لاعمال الهند التى قامت بها من جانب واحد . وهذه التطورات لا تغير شيئا من الحقيقة الجوهرية وهى ان الهند ملزمة بمقتضى الاتفاقية الدولية بالقرار الذى يقضى بأن يتم الفصل فى مسألة انضمام ولاية جمو و كشمير بواسطة استفتاء حر نزيه . وهى لن تغلح ايضا فى انتزاع حق اهالى كشمير فى تقرير مصيرهم . وينبغى ان يذ كر الجميع ان هناك ثلاثة اطراف لهذه الاتفاقية : الباكستان و مجلس الامن والهند . فإى عمل من جانب واحد تقوم باتخاذ الهند أو أى هيئة قرعية تشكلها السلطات الهندية لا يمكن ان يغير البتة العهد الذى قبلته الهند بمطلق حرمتها وفقا لاتفاقية دولية بشأن كشمير .

٥٥ — اما فيما يتعلق بمسألة الانضمام للهند كما اقترته الجمعية التأسيسية الصورية فى الولاية فهذه مسألة تغلو من أى قيمة قانونية .

٥٦ — فضلا عن ذلك فان أى محاولة لتحقيق الانضمام من أى طريق آخر سوى الاستفتاء المتفق عليه تعتبر انتهاكا لتعهدات

الهند امام مجلس الامن و مخالفة للتأكيدات التي قدمت
لمجلس الامن بهذا الشأن . فحين نوقشت مسألة تشكيل
هذه الجمعية أكد مندوب الهند لمجلس الامن تأكيداً
قاطعاً بأن هذا لا يعنى "انها ستقف في سبيل"، مجلس الامن وانه
وان كان في استطاعة هذه الجمعية "ان تعرب عن رأيها"،
في مسألة الانضمام "الا انها لا تستطيع اتخاذ قرار بهذا
الشأن"، (س-بف-٥٣٣) . واتخذ مجلس الامن في ٣٠
مارس ١٩٥١ قراراً أكد فيه، بعد تكرار تأكيد لضرورة
تحديد مستقبل جمو و كشمير بالوسيلة الديمقراطية وهي
اجراء استفتاء حر نزيه تحت اشراف الأمم المتحدة، ما يلي :
"ان عقد جمعية تأسيسية بتوصية من "المجلس العام
للمؤتمر الوطنى بجمو و كشمير، أو أى اجراء قد تحاول
الجمعية اتخاذه بشأن تحديد شكل وارتباطات الولاية بأكملها
او جزء منها في المستقبل لا يعتبر تصرفاً في الولاية بمقتضى
المبدأ المشار اليه أعلاه، .

• —والمادة الثالثة من القرار تطالب حكومتى الهند والباكستان
"بأن تمتنع عن القيام بأى عمل من المحتمل ان يؤثر
على تحقيق التسوية السلمية العادلة"، ويعتبر مسك الهند
تحدياً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة و مجلس الامن ولجوء
الى قانون الغاب الذى تصبح فيه القوة هي الحكم في
جميع المنازعات .

• —وحتى ولو كانت هذه الجمعية قد انتخبت انتخاباً ديمقراطياً
فان مثل هذه الانتخابات لا يمكن ان تكون بديلاً عن

الاستفتاء المتفق عليه . ومع ذلك فلنلق نظرة على طبيعة هذه الجمعية .

٥٩ - فمن الجلي انها لا تمثل اولا جزءا كبيرا من ولاية جمو و كشمير وهو الجزء الكبير من اراضي الولاية الذي لا يقع تحت الاحتلال الهندي . ولترك هذه النقطة ونسأل : ما هي طبيعة هذه الهيئة التي قمت بوضع الدستور المزعوم ؟

٦٠ - كان على هذه الهيئة ان تضم ٧٥ عضوا يمثلون الجزء الذي تحتله الهند من كشمير . ولتتح باب الانتخاب في الوقت الذي كانت فيه القوات الهندية لا تزال مسيطرة سيطرة تامة على الولاية وفي مثل هذه الظروف فان مسألة حرية التصويت تكون قد انتفت . والواقع انه لم يجر أى تصويت . فلقد قاطع شعب كشمير بجميع طوائفه هذه الانتخابات، وكانت النتيجة انه لم يجر أى انتخابات . واعلن فوز الاعضاء الخمسة والسبعين الذين رشحوا بأبماز من الهند بالتزكية . والقول بأن هذه الجمعية تمثل شعب كشمير هو من قبيل السخرية بالديموقراطية كما ان من السخف الادعاء بأن من حقها التحدث بلسان شعب كشمير و تقرير مصير الولاية .

٦١ - ومع ذلك فان الامور لم تسر تماما وفقا للخطة الموضوعة حتى مع وجود مثل هذه الجمعية التي تتكون من رجال رشحهم وكلاء الهند . ويمضي الزمن اتضحت مؤامرات الهند حول مستقبل الولاية كما بدأت غشون الشيخ محمد عبدالله،

رئيس وزراء الولاية السابق، تغيب شيئا فشيئا .

. —ولما كنت ارجع ان مجلس الأمن يود الاستماع الى بعض
الشيء عن الشيخ محمد عبدالله فأتى اقدم للمجلس لمحة عن ماضيه .

. سفلقد كان الشيخ محمد عبدالله المعروف بلقب "اسد كشمير"،

وهو اللقب الذى منحه اياه حزب البنلت نهرو (حزب المؤتمر
الوطنى الهندى) صديقا كبيرا من اصداق البنلت جواهر
لال نهرو ١ ولست ادرى مدى علاقته الآن برئيس وزراء
الهند) و تلميذا مخلصا من تلاميذ غاندى . وقد تزعم
الشيخ محمد عبدالله فى حياته الحافلة حركة تحريرية
قوية فى ولاية جمو و كشمير ضد حاكم كشمير وزج به
وبزملائه من الوطنيين فى السجون مرات عديدة . وكان
الشيخ محمد عبدالله فى السجن حين قامت الاضطرابات الناشئة
عن التقسيم فى شبه القارة . واطرح المهرابا عنه بأيعاز
من البنلت نهرو يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ . ولم نلبث ان
وجدنا اشارة عنه فى الرسالة التى تحوى العرض بضم الولاية
للهند، وهى الرسالة التى كان المهرابا قد بعث بها من
جمو الى حاكم عام الهند اللورد مونتباتن، يوم ٢٦ اكتوبر
١٩٤٧ .

—و قبل حاكم عام الهند هذا الانضمام وكتب الى مهرابا
كشمير يقول "تلقينا، حكومتى وانا، بالارتياح قرار سموكم
بدعوة الشيخ عبدالله لتشكيل حكومة مؤقتة والعمل كرئيس
لوزرائكم، .

٦٥ —وقال رئيس وزراء الهند في اذاعة له من راديو عموم الهند يوم ٢ نوفمبر ١٩٤٧ : "لقد تلقينا رسائل عاجلة تطلب منا العون لا من حكومة المهرابا فحسب بل و من مملى الشعب و خاصة من زعيم كشمير العظيم الشيخ عبدالله، رئيس المؤتمر الوطنى، . و اضاف البنلت نهرو : "لقد تضامن شعب الولاية بمسلميه و هندوسيه وسيخه بوحي الزعيم العظيم الشيخ محمد عبدالله للثود عن البلاد ضد الغزاة، .

٦٦ —وكان الشيخ محمد عبدالله عضوا كاملا في اول وفد هندي الى مجلس الامن في يناير ١٩٤٨ حيث القى خطابا مؤبدا للهند . ثم عاد فظهر كعضو في الوفد الهندي في عام ١٩٤٩ .

٦٧ —و كما سبق وقلت، فان هذا الشيخ محمد عبدالله حبيب حزب المؤتمر الوطنى الهندي و صديق البنلت نهرو و خلاصة الطيبة والنزاهة والاخلاص في كشمير، على حد قول زعماء الهند وخاصة البنلت جواهر لال نهرو نفسه، قد بدأ يستنكر المحاولات التى تبذل لقهر الولاية على الانضمام كلية للهند . ففى خطاب عام ألقاه وصف الحجيج التى تقدمها الهند لتطبيق الدستور الهندي على كشمير بأنها "حجيج صيانية لا تمت للواقع بصلة و تحوى مسا من الجنون"، . وكان ذلك في ايريل ١٩٥٢ . وما ان اهل شهر اغسطس ١٩٥٣ حتى اتسعت الشقة بين وجهة نظره و وجهة نظر الهند حول مسألة الانضمام الى درجة جعلت من استمرار بقائه اصلا امرا بالغ الخطورة لمشروعات الهند . وبدأت الصحف الهندية تهاجم الشيخ محمد عبدالله هجوما عنيفا وتسير صراحة

الى حاجته للراحة . وتبعاً لذلك، و في اغسطس ١٩٥٣،
دفع الرجل الذي كانت الهند قد قلمته للعالم على أنه
المتحدث الحقيقي بلسان اهالى كشمير بعدم الاخلاص
وعزل و وضع في السجن . وحل محله بخشى غلام محمد
الذى عين رئيساً للوزراء بمعونة جيش الاحتلال الهندى
وفي الوقت المناسب أوفى بخشى غلام محمد بذلك الجزء
من الصفقة الذى وكل اليه القيام به . فقد اتخذت الجمعية
التأسيسية المزعومة قراراً بتأييد الانضمام للهند . وهذه
هى طبيعة قرار الانضمام المزعوم الذى اتخذته هذه الجمعية
بأمر من الهند .

وقبل أن أنتقل الى النقطة التالية أود أن أشير الى
مصير الشيخ محمد عبدالله فهو لا يزال قابلاً في السجن
دون محاکمة .

. — إن الهند ترفع صوتها عالياً بأن الاحوال قد استقرت في
كشمير وإن الشعب هناك قانع بكل شئ وإن القانون والنظام
يسودان المناطق التى تحتلها الهند من الولاية . ولكن
الحقائق هى غير ذلك .

. — فمتذ اعتقال الشيخ محمد عبدالله يوم ٩ اغسطس ١٩٥٣
و تولى بخشى غلام محمد مقاليد الحكم يسود حكم الارهاب
المناطق التى تحتلها الهند من كشمير . فكل من يحاول
المطالبة علناً باجراء استفتاء لبيت في مسألة انضمام الولاية
يجرى اتهمه ”بالخيانة“ و وضعه في السجن . ولقد اعتقل

على هذا الاساس عدد كبير من زعماء شمس البارز
ومن هؤلاء ميرزا محمد افضل بك والسيد غلام محى الدين
كرا والبنديت برم تات يراز (وهو هندوسى) وبير ديبول
شاه جيلانى والسيد غلام احمد اشافى والسيد صدر الدين
مجاهد والبنديت راجونات فيشتانى (وهو هندوسى) و صوفى
محمد اكبر و عبدالغنى جوتى والسيد غلام محمد دار وغيرهم .
و جميع هؤلاء مسجونون بلا محاكمة .

٧٠ - لقد تحولت كشمير التي تحتلها الهند البوء الى معسكر
مسلح ففى تلك البقعة الآن زهاء ألف جندى هندى وبعبارة
اخرى هناك جندى واحد لكل ٣٦ شخصاً فى المنطقة التي
تحتلها الهند من كشمير . فاذا اسقطنا النساء والاطفال من
حسابنا تصبح النسبة جندى واحد لكل ١٢ شخصاً أحزى من
الذكور الفقراء المغلوبين على أمرهم فى شمير . هذا
فضلاً عن قوات الميليشيا .

٧١ - سولست اجد فى هذا الصدد خيراً من الاشارة الى أجزاء
من الرسالة التي بعثتها الآنسة مرادبول سراباي لجمع
أعضاء البرلمان الهندى . والآنسة سراباي مشرفة اجتماعة
شهيرة فى الهند ، وهى صديقة شخصية لكل من البنديت نهرو
و الشيخ محمد عبدالله ، كما كانت صديقة للمرحوم المهاتما
غاندى .

٧٢ - ورغم هذه الاعمال الطائشة من أعمال التعسف وقع

الحركات المدنية قد زادت مطالبة الشعب بإجراء الاستفتاء
الحر النزيه . ففي يونيو ١٩٥٥ ظهرت هيئة جديدة باسم
جبهة الاستفتاء تطالب بإجراء استفتاء حر نزيه في الولاية .
وفي أقل من عام حظيت هذه الهيئة بشعبية عظيمة ونالت
التأييد الواسع .

٧٣ — هذا فضلا عن ان احزاب مؤتمر كشمير السياسى واتحاد
كشمير الديمقراطى و مؤتمر كسان مزدور لم تتوان
عن سلوك نفس السبيل الذى تسلكه جبهة الاستفتاء .
والى جانب هذه الهيئات الموجودة فى الولاية نفسها فان
لجنة انهاء النزاع حول كشمير، ومقرها فى نيودلهى، تسعى
جاهدة لاجراء استفتاء عاجل .

٧٣ — ولكى يتسنى لبخشي غلام محمد مواجهة هذا التحدى لسلطته قد
لجأ بإيعاز من لسياده فى الهند الى المداينة والملاطفة والرشوة
واقسى الاجراءات التعسفية . فلقد احضر اعدادا ضخمة من
رجال البوليس الاحتياطى المركزى فى الهند ليعملوا معه
كما انشأ هيئة أطلق عليها اسما يراقا هو "فرقة السلام"،
فى حين ان هذه الهيئة تتألف فى الواقع من "الفتوات"،
المأجورين . وهؤلاء يعسكرون فى كل مدينة و قرية فى الجزء
الذى تحتله الهند من كشمير . و مهمتهم هى التضييق
على كل من يتحدى انضمام الولاية المزعوم للهند باعتباره
امرا مفروغا منه . والوسائل التعسفية التى تستخدم لهذا
الغرض هى الاعتقال والحجز و تعذيب المشتغلين بالسياسة
وحظر المظاهرات والاجتماعات و تفتيش المنازل والحرمان

من وظائف الحكومة والعقود الحكومية والتسهيلات المالية
لرجال الأعمال . والبرتلنج الذى يطبق هناك الآن عبر
فرض الرقابة على بردهم و حرمانهم من التسهيلات البرمه
وفرض القهود المختلفة على تحركاتهم بل وطردهم من الولاية
في حالات التطرف . و نتيجة ذلك هى انعدام العربات
المدنية وتغلغل الفساد والمحسوبية . ورغم هذا العنف
كله فان انتفاضة الحرية تتسع وشعلتها تزداد احتراقا يوما
بعد يوم . وقد أصبح الشعب من جميع الوجوه مهياً للثورة
اذا لم تخلصه الامم المتحدة من براثن السيطرة الاستعمارية الهندية .

٧٥ - ويرينا هذا السرد لمجرى الحوادث ان وسائل الوصول الى
تسوية سلمية لهذا النزاع كما نصت عليها المادة ٣٣
من ميثاق الامم المتحدة، وهى المباحثات المباشرة بين
الاطراف والوساطة والتوفيق والمفاوضات، قد استثلت جميعها
دون ان تسفر عن أى نتيجة . ولم نقبل حكومة الهند
التحكيم حول نقاط النزاع . وهذا التصلب من جانب الهند
قد ترك أثرا بالغاً في الرأى العام تردد صدها في سائر أنحاء
الباكستان و بخاصة في كشمير الحرة و حزام المناطق
القبلية في حدود الباكستان الشمالية الغربية . لما ان
اللاجئين الكشميريين في الباكستان (وروبو عندهم على
نصف المليون) يريدون القيام بحركة قرمى الى اخطار
خط وقف اطلاق النار و دخول الولاية ليحتفوا لأغنى تسخير
حقهم في تقرير مصيرهم . ولقد نفذ صبر رجب القباثل

بعد ان رأوا ما تم في أمر التآكيدات التي قدمها لوم
مجلس الأمن بشأن اجراء استفتاء في كشمير وهي التآكيدات
التي اتسعبو من الولاية بناء عليها .

٧٦ - مؤثرا لخطورة الحالة فان حكومة الباكستان تطالب مجلس
الأمن باتخاذ اجراءات على الاسس التالية :

(١) مطالبة الهند بالامتناع عن قبول التغيير الذي نص
عليه الدستور الجديد الذي اتخذته الجمعية التأسيسية
المزعومة في سرناجار .

(٢) القيام بتنفيذ المادة ٣٧ (٢) من ميثاق الأمم
المتحدة بتفسير الزمامات الأطراف وفقا لشروط الاتفاقية
الدولية الخاصة باجراء الاستفتاء لما تضمنتها قرارات
الأمم المتحدة .

والمناكل الرئيسية التي تقف حجر عثرة في سبيل اجراء

الاستفتاء المنفق عليه هي :

١ - انسحاب القوات من الولاية .

٢ - سحب إدارة الولاية .

٧٧ - ولما كانت حكومة الهند قد دأبت بصورة مستمرة على
رفض جميع المقترحات المعقولة التي وضعها مجلس الأمن أو
وسطائه فلا يبدو ان هناك أي ضرورة خاصة للاستمرار
في مسايرة الظروف بشأن مسألة تجريد الولاية من السلاح .

٧٩ - ولا يقل عن هذا اتناع البانستان بان الاتفاقية ١١ واية
حول الاستثناء هي كل لا بنجزا وانه ليس من حق أى
طرف من أطراف النزاع ان يقبل من الاتفاقية جزاء منها .
فاذا ابدت الهند، وهي طرف فى النزاع، أى محاولة جديدة
الموقف وإبقائه على وضعه الراى فان البانستان - منبر
هذا بخرقا للاتفاقية الدولية . و أود أن أوضح أن البانستان
لا تعترف بأى التزام دولى خاص بولاية، جمو و لشهير
سوى تلك الالتزامات التى قبلتها لمواحدة مع حكومة الهند .
وهى الالتزامات التى تضمنتها قرارات لجنة الأمم المتحدة
للهند والبانستان بتاريخ ١٣ أغسطس عام ١٩٤٦ و ٥ يناير
عام ١٩٤٦ .

٨٠ - ان السلام الحقيقى لن يستتب فى ربيع شرق القارة ما لم
يجر حل النزاع حول لشهير وفقا لمضيفة معجب لشهير .
اما الحل الذى تفرضه الهند فلن يجلب معه حتى وثائق
السلام . ومثل هذا الحل لن يكون سوى قبض للسلام
والعدالة الذين تكرر الاسم المتحدة نفسها من أجلهما .

٨١ - لقد جلب العالم على نفسه النتائج الوخيمة المؤلمة لما
قام به فى الماضى من معاصرة أعضاء الأمم المتحدة الذين
لم يلتزموا بقرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة .
كما شهد العالم فى الآونة الأخيرة مثالا مشجعا للاحترام
الذى تكتسبه الدول الاعضاء لنفسها وللأمم المتحدة
حين تصر على ضرورة التزام الدول الكبرى بقرارات الأمم
المتحدة سواء بسواء كالدول الصغرى . ونشهد العالم مثالا

آخر للاحترام الذي تكسبه الدول الكبرى حين تنفذ قرارات
الاسم المتحدة . وهذان الشلان اللذان لا يزالان عاصرين
في الازمان قد شجعا الباكستان على الاعتقاد بأن مجلس
الامن سيقوم الان بمعالجة النزاع حول كشمير بحزم ويعمل
على تنفيذ قراراته بوجه السرعة و بروح طيبة . وفي اعتقاد
الباكستان كذلك ان اطراف النزاع ستلتزم بهذه القرارات
و ذلك لادراكها ما للاسوة العسة من أهمية .

